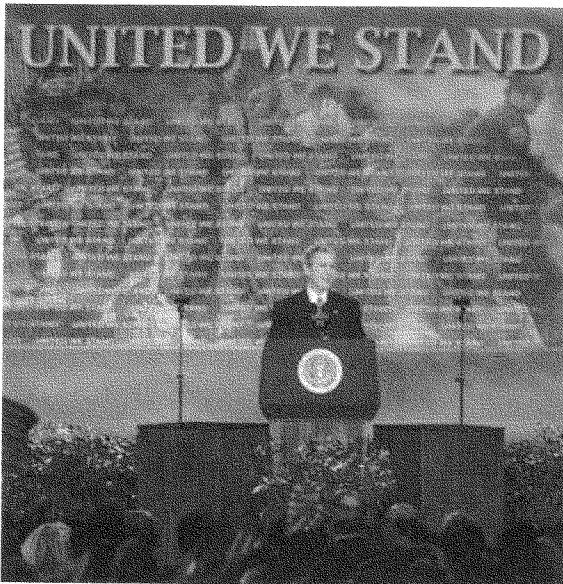


## ينصّ التعديل الخامس من إعلان الحقوق على التالي:

لن يحمل شخصٌ مسؤوليَّةً جرميةً عقابها الموت، أو مسؤوليَّةً جرميةً شائنة، إلا بناءً على عرض قضيةٍ أو اتِّهامٍ من هيئةٍ المحلفين الكبرى، باستثناء حالات ناشئة في القوات المسلحة البرية أو البحرية أو في الحرس الوطني أثناء الخدمة الفعلية زمن الحرب أو الخطر المعلن؛ ولن يخضع أيُّ شخصٍ للمحاكمة عن التهمة مرتين بما يعرضه لخطر الموت أو التشوُّه؛ ولن يُجبر في أيِّ حالة جرميةٍ على أن يكون شاهداً ضد نفسه، أو أن يحرم حياته أو حريته أو ممتلكاته، دون الإجراءات القانونية المتعارفة؛ ولن تؤخذ ممتلكاتٌ خاصةٌ بهدف الاستخدام العام من دون تعويض عادل.

## لأمن الوطن

دوغلاس فالانتاين\*



بوش: «إما أن تكونوا معنا أو انتم صديا»

طلب بوش من الكونغرس أن يوافق على تشكيل محاكم عسكرية تكون لها سلطةٌ تعذيب المشتبه بهم وإعدامهم خلال ٣٠ يوماً، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونية المرعية. لا هيئة محلفين كبرى، ولا إجراءات قانونية متعارفة، ولا من يحزنون. وهو ما يتناقض مع التعديل الخامس تناقضاً صارخاً.

في ظلّ حاكمٍ ينسلفانيا توج ريدج، سيقوم «مكتب أمن الوطن» Homeland Security Office بتنسيق عمل ٤٦ هيئة حكوميَّة ضدَّ الإرهابيين المشتبه بهم في الولايات المتحدة. وسيتولَّى ريدج هذه الوظيفة بالتعاون مع نائب مستشار بوش للأمن القومي، الجنرال واين داونغ. ومازال الموظفون في إدارة بوش يضطُّبون «حدود السلطات» بين الموقعين الجديدين، ولكن من الواضح أنَّ العسكر - من الآن فصاعداً - سيكون له دورٌ مركزيٌّ في النشاطات المحليَّة المناهضة للإرهاب.

السبب في بروز دور العسكر بسيط: فبوش يريد أن يُقيم محاكمَ عسكريةً خاصَّةً، ومن خارج العمليَّة القانونيَّة، يكون بمقدورها محاكمة الإرهابيين المشتبه بهم دون القيود القانونيَّة المتعارفة في القضاء الأميركي. ويبدو أنَّ هذه المحاكم العسكريَّة ستكون لها سلطةٌ إعدام الإرهابيين خلال ٣٠ يوماً من إدانتهم.

هذا وقد نفت الإدارة الأميركيَّة التكفير في إصدار بطاقة تعريف وطنيَّة تزوّد «الإخوة الكبار» [الاستخبارات] بالقوَّة الهائلة المطلوبة للقبض على الإرهابيين قبل أن ينفذوا أعمالهم. ولكن باستطاعتكم التيقُّن من أنَّ ثمة وسيلةً ما سوف تصمّم لتمكين ريدج في «مكتب أمن الوطن»، وتمكين داونغ بالنياية عن البينتاغون، من «اقتفاء كلِّ حركةٍ لكلِّ مشتبه به». المشكلة هي أنَّ أحدًا لم يحدِّد إلى الآن مَنْ هو «المشتبه به».

## المشتبه بهم عادةً

أثناء حرب فيتنام، وبموجب «برنامج فينيكس» الذي أعدته وكالة المخابرات المركزيَّة الأميركيَّة CIA - التي هي النموذج القدوة لمكتب أمن الوطن - كان الإرهابيُّ المشتبه به هو كلُّ مَنْ يثمه بذلك مصدراً مجهولاً واحداً. واحد فقط. وكان المشتبه به يُوقَّف بعد ذلك، ويُعتقل إلى أجل غير مسمى في مركزٍ للتحقيق تابع لـ CIA، ثمَّ يُعذب أو تُعذب إذا كان امرأة (وأحياناً كان المشتبه به طفلاً لا يتجاوز الثانية عشرة)، إلى أن يُعترف، أو يقدم معلومات عن آخرين، أو يموت، أو يُساق إلى محكمة عسكريَّة (كالتي يقترحها بوش الآن) للتخلُّص منه.

\* مؤلَّف كتاب برنامج فينيكس، وهو التقرير الأشمل عن عمليَّات التعذيب والاعتقال التي مارستها الـ CIA في فيتنام. والمقالة منشورة في موقع مجلة

### الحرب النفسية الجديدة

إن حرب بوش الجديدة، على ما نُصُّ عليه منذ اثني عشر عاماً في أكتوبر ١٩٨٩ في مارين كوريس غازيت (ص ٢٢ - ٢٦)، «ستنتشر بشكل واسع، وستكون غير محدّدة إلى درجة كبيرة؛ سيُضَيِّع الفرق بين الحرب والسلام، وستضع نقطة التلاشي». لن تكون هناك «ميادين حرب محدّدة وجبهات محدّدة»، وسيختفي التمييز بين «المدني» و«العسكري»، و«سيتوقّف النجاح إلى حدّ كبير على فعالية العمليات المشتركة»، على نحو ما يقترحه بوش بين ريدج في «أمن الوطن» وداونغ في الپنتاغون، «كلّما اختلطت الحدود الفاصلة بين المسؤولية والرسالة».

وبحسب مقالة الغازيت أيضاً سيتوقّف نجاح «الحرب الجديدة» ضدّ المشتبه بهم غير المحدّدين على «العمليات النفسية» أيضاً التي تتجلى في «أشكال التدخّل الإعلامي والمعلومي». إن على المرء أن يكون «ماهراً في التلاعب بالإعلام من أجل تغيير الرأي العامّ المحلي والعالمي...» فعلى جبهة الحرب النفسية «قد تكون أخبار التلفزيون سلاحاً عملياً أقوى من الفرق المدرّعة».

إن «صقور» التلفزيون يحبّون أن يُلقّوا بهزيمة أميركا في فيتنام على عاتق الحركة المناهضة للحرب، ويؤكّدون في هذه الأوقات الحاسمة أنّ المعارضة [الداخلية] تروّج الإرهاب. وضمن إطار استراتيجية الحرب النفسية المذكورة أعلاه فإنّ هذه هي تماماً الطريقة التي يتساوى فيها الوطنيون بل ودعاة السلام أيضاً مع الإرهابيين في فيتنام ويتعرّضون - من ثمّ - لتوقيف دون أجل مسمّى، وللتعذيب في مراكز التحقيق، وللإغتيال بموجب برنامج فينيكس التابع للـ CIA، كما حدث لما يربو على ٤٠ ألف شخص.

إن إدارة بوش تزعم أنّ حرباً ضدّ الإرهاب تتطلّب عدالةً مختلفة. ولكنّ هذه الاستراتيجية استعدت شعباً بأكمله ضدّ حكومته وتسببت في مأساة ذات أبعاد هائلة.

ليس أمام المرء إلا أن يتخيّل كيف سيتصرّف الأميركيون إن تمّ التخلّي عن الإجراءات القانونية المرعية عبر «مكتب أمن الوطن» وبتوجيه من الپنتاغون.

في آلاف الحالات سُجِنَ أشخاص أبرياء وعُدّبوا، استناداً إلى كلمة من مُخْبِر غُلّ كان يشعُر بحقدٍ شخصيٍّ عليهم، أو كان في الحقيقة عميلاً مزدوجاً من لدن الفيتكونغ يزودّ اللانحة السوداء الخاصّة بـ «برنامج فينيكس» بأسماء المواطنين الموالين [لأميركا]. ولم يكن بمقدور المشتبه بهم في أيّ محطةٍ من هذه المحطات أن يحصلوا على الإجراءات القانونية المرعية أو على محامين. ولهذا أُعْرِبَ ٤ أعضاء في الكونغرس الأميركي عام ١٩٧١ عن اعتقادهم أنّ برنامج فينيكس انتهك ذلك الجزء من معاهدات جنيف الذي يضمن حماية المدنيين زمن الحرب. وأكثرت زمن الحرب.

ولكنّ هذا النوع من الانتهاكات لا يُمكن أن يحدث هنا، أثناء حرب بوش المعلنة على الإرهاب. صح؟ نعم، بالتأكيد!

رمزياً، مَحَتِ اعتداءات ١١ أيلول الإرهابية كلّ ما كان في خواطر الأميركيين من كوابح. فقد رُفِعَتْ كلّ التحريمات الأخلاقية عن الجناح اليميني الرجعي. والأمر نفسه حدّث في أرض الأجداد بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا هو التهديد الحقيقي لـ «مكافحة الإرهاب» الذي نواجهه في أميركا اليوم.

فباسم مكافحة الإرهاب، يستعدّ غضبُ الأمة وحنقها المكبوتان بسبب حرب فيتنام، وبسبب أمور «ثقافية» أخرى، للانقضاض على «عدو الداخل». وإدارة بوش ودعائيوها عرفوا عدو الداخل بكلمات واضحة؛ إنهم يقولون «نحن الآن إسرائيليون كلّنا، فإمّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدنا» في الحرب المعلنة ضدّ الإرهاب.

وأن تكون «ضدنا» مسألة خطيرة. وكما لاحظنا فقد طلب بوش من الكونغرس أن يوافق، بلا تردّد، على تشكيل محاكم عسكرية على نمط محاكم فينيكس، تكون لها سلطة تعذيب المشتبه بهم وإعدامهم خلال ٣٠ يوماً، دون اتّخاذ الإجراءات القانونية المرعية. لقد جرّب هذا النظام في فيتنام قبل ٣٠ عاماً، وبلغ درجة الإتيقان في إسرائيل التي استخدمته ضدّ الفلسطينيين، وهو جاهز للاستخدام هنا والآن.



أما زالت «القومية» الأميركية تموّل الطالبان؟